

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠

بربط موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قور مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لتطوير المحالج للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٦٦٢٢٠٠٠ ج (فقط ستة عشر مليوناً وستمائة واثنان وعشرون ألفاً جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٨٤٧٠٠٠ جنيه (فقط مليونان وثمانمائة وسبعة وأربعون ألفاً جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٦٤٧٠٠٠ ج .
جملة الاستخدامات الجارية مستبعدة من باب ٣ .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٦٦٢٢٠٠٠ ج (فقط ستة عشر مليوناً وستمائة واثنان وعشرون ألفاً جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٦٤٤٧٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

(لا توجد للهيئة إيرادات جارية) .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٠٦٢٢٠٠٠ ج موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الأثمانية بمبلغ ١٦٦٥٦٩٠٠٠ جنيه .

منه مبلغ ٨٣٣٩٠٠٠ جنيه قروض من الخزنة العامة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق

أعانة الغلاء الإضافية للعاملين من أعياء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بربطه الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات